ورقة حقائق

دور الكنيسة في النضال من أجل القدس

الخامسة

2021

KONRAD ADENAUER STIFTUNG
PALESTINIAN TERRITORIES

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

ورقة حقائق 5

دور الكنيسة في النضال من أجل القدس

إعداد: د. أسامة سلمان
ترجمة: ريما العجرمي
تدقيق: محمد العملة
تصميم: قاسم طوبال
إشراف: رامي ناصرالدين

«المعلومات والتحليلات الواردة في هذا المنشور منسوبة للمؤلف وكانت نتيجة تعاون مع مؤسسة PalVision ولكن هذه المعلومات والتحليلات لا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة كونراد أديناور Konrad-Adenauer-Stiftung.»

© جميع الحقوق محفوظة لؤسسة الرؤيا الفلسطينية - 2021

ورقة حقائق 5

دور الكنيسة في النضال من أجل القدس

تشكل ورقة الحقائق هذه جزءًا من مشروع "الحفاظ على المجتمع المسيحي الفلسطيني" الذي تنتجه مؤسسة الرؤيا الفلسطينية ("PalVision") بدعم من مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer Stiftung.

يسعى المشروع إلى رفع مستوى الوعي حول المسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المقدسة، وتسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها، بما في ذلك -على وجه الخصوص- التهديدات التي تواجه هويتهم الدينية ووجودهم المستمر في القدس.

وتهدف ورقة الحقائق هذه جنبًا إلى جنب مع أوراق أخرى ضمن هذه السلسلة إلى توفير أساس لجهود المناصرة، وإثراء النقاش حول الإجراءات المطلوبة لحماية السكان المسيحيين الفلسطينيين في الأرض المقدسة والحفاظ عليهم.

المقدمة

يرتبط مصير القدس والأماكن المقدسة الأخرى في الأرض المقدسة ارتباطًا وثيقًا بإرث المسيحية وأصولها. كانت هذه القضية مصدر قلق خاصةً لرؤساء الطوائف الدينية المختلفة. وقد قادت الكنائس الكبرى عددًا من المبادرات السياسية التي تم تصميمها لضمان وجود الكنيسة في الأرض المقدسة، لكن لم يتم تنفيذ هذه المبادرات؛ لأسباب عديدة أبرزها غياب السلام عن القدس بفعل واقع الاحتلال العسكري الإسرائيلي ومشاريعه الاستيطانية التهويدية للمدينة.

تنظر ورقة الحقائق هذه في الطرق والوسائل التي يمكن للكنيسة أن تدعم بها استمرار وجود المسيحيين في القدس. حيث تحدد هذه الورقة الدور المتطور للكنيسة بمرور الوقت، وتطرح ما يعنيه ذلك الدور المتطور لمستقبل القدس، وتدرس الوسائل التي يمكن للكنيسة من خلالها مساعدة المسيحيين المحليين في التغلب على المشاكل التي تتجاوز مجرد ضمان استمرار وجود المجتمع.

الانخراط التاريخي للكنيسة ومجتمعها في السياسة

ككنيسة:

في وقتٍ مبكّر من العام 1922، أعرب وزير خارجية الفاتيكان علنًا عن مخاوفه من أن شروط الانتداب البريطاني على فلسطين التي كانت في ذلك الوقت في طور الموافقة عليها من قبل عصبة الأمم، تخاطر بمنح المستوطنين اليهود امتيازًا على أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المقدسة. بعد ذلك بوقتٍ قصير، قادت الكنيسة الكاثوليكية -من خلال الفاتيكان- مبادرة سياسية بين العديد من الكنائس لضمان استمرار وجود الكنيسة في الأرض المقدسة.

تصاعدت هذه المخاوف في السنوات اللاحقة بقيادة الكرسي الرسولي، حيث تقرر أن أفضل حل لحماية مصالح الكنيسة والحل الأفضل لجميع المعنيين في ذلك الوقت، هو تدويل القدس[1] على النحو الذي أوصت به الأمم المتحدة مع قرب نهاية الانتداب البريطاني في العام 1947 [2].

استمرت مخاوف الكنيسة بشأن الحفاظ على الوجود المسيحي والكنسي في الأرض المقدسة بعد النكبة الفلسطينية عام 1948. فقد وضع قادة الاحتلال الإسرائيلي إجراءات وأنظمة وقوانين جديدة في محاولة لإضفاء هويتهم الدينية والسياسية على المدينة، فضلًا عن هيمنتهم بعد احتلالهم للجزء الشرقي من القدس عام 1967، داخل البلدة القديمة في القدس على وجه الخصوص.

وقد أثارت هذه الإجراءات مخاوف قادة الديانات الأخرى، بما في ذلك الطيف الكامل للطوائف المسيحية في القدس وخارجها. وردًا على ذلك، أصدر رؤساء الكنائس المختلفة، ممثلين بقادة الكنائس المحلية، عدة بيانات دعت بمعظمها إلى وقف العنف والقمع الذي يمارسه الاحتلال ضد الفلسطينيين، وخاصةً ضد الفلسطينيين المسيحيين الذين يحاولون العبادة والعمل والدراسة والعيش في القدس. ويبدو أن هذه الصيحات العلنية لم يكن لها تأثير إيجابي ملموس. مع ذلك، بالنظر إلى أنَّ مصادرة الأراضي والمباني في القدس، من بين أعمال عنف وعدوان أخرى، استمرت باطراد على مدى أكثر من سبعين عاماً من الاحتلال والضم الإسرائيلي غير الشرعي. أعلن قادة الكنيسة أنه لكي تصبح القدس مدينة سلام ومكانًا لتحقيق الانسجام بين جميع الأديان، فإنَّ الأمر يتطلب جهدًا جادًا؛ لأن "القدس هي رمز ووعد بوجود الله والأخوة والسلام للبشرية»[3].

---

1 Corpuseparatum (بالاتينية تعني "الجسم المنفصل") كان اقتراح تدويل القدس والمنطقة المحيطة بها كجزء من خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ، والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الثلثين في نوفمبر 1947. وفقًا لخطة الأمم المتحدة، ستكون منطقة القدس تحت نظام دولي، مما يمنحها مكانة خاصة نظرًا لأهميتها الدينية المشتركة. كان الكيان المنفصل أحد القضايا الرئيسية في مؤتمر لوزان لعام 1949 ، إلى جانب الحدود الأخرى ومسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين

2 سيلفيو فيراري ، "الكرسي الرسولي وقضية فلسطين ما بعد الحرب: تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة" (الشؤون الدولية (المعهد الملكي للشؤون الدولية 1984) ، المجلد 60 ، العدد 2. 1984، ص 261 283-.

3 غبطة البطاركة ورؤساء الطوائف المسيحية في القدس ، "أهمية القدس للمسيحيين" (فلسطين 23 تشرين الثاني 1994). [عبر الانترنت]. متاح على: http://www.notredamedesion.org/en/dialogue_docs.php?a=2&id=37&categoria=ec-umenici.

لطالما دعا قادة الكنيسة جميع الأطراف المعنية إلى فهم وقبول طبيعة القدس، المدينة التي باركها الله وأهميتها العميقة. وقد أكد هؤلاء القادة باستمرار أنه لا ينبغي السماح لأي طرف بالاستئثار بالمدينة لنفسه. ودعوا "كل طرف لتجاوز كل الرؤى أو الإجراءات التفردية، وللنظر دون تمييز في التطلعات الدينية والوطنية المشروعة للآخرين؛ من أجل إعادة القدس إلى طابعها العالمي الحقيقي، وجعلها مكانًا مقدسًا للمصالحة بين البشرية» [4].

منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 وحتى يومنا هذا، أصدر قادة الكنيسة بيانات للطعن في سوء ممارسات وتصرفات الاحتلال الإسرائيلي، ولكن دون نجاحٍ ملموس يذكر. ازداد قلق الكنيسة بعد احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من القدس عام 1967 وازدادت حدة خلال الانتفاضتين، وكلاهما أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المدينة وخارجها.

منذ عام 1967، صمم الاحتلال الإسرائيلي بشكل إستراتيجي سياسة جيوسياسية تهدف لإنشاء ما يسميه واضعوها "القدس الموحدة"، تحت سلطة احتلالية إسرائيلية أحادية الجانب. وتم تصميم هذه الإستراتيجية؛ لتلبية الأهداف الإسرائيلية الاستعمارية المتمثلة في تعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي في القدس الشرقية، وتقييد التنمية الفلسطينية؛ من خلال مصادرة الأراضي من الفلسطينيين والاستيلاء عليها، وفرض قيود على استخدام الأراضي وبناء المساكن من قبل الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية.

يؤدي عدم الاستقرار السياسي في الأرض المقدسة عمومًا، وفي القدس على وجه الخصوص، إلى فقدان الأمل في التغيير الاجتماعي والسياسي البنّاء، والذي بدوره يدفع الناس إما إلى البحث عن ملجأ في الدين أو في الانسحاب الاجتماعي. ويمكن رؤية هذا الاتجاه بوضوح في حياة المجتمع المسيحي في الأرض المقدسة[5].

وعندما تمنع حكومة الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين المسيحيين في الضفة الغربية من الوصول إلى القدس المحتلة، فإنها تخلق مشاكل اجتماعية للمجتمعات المسيحية في بيت لحم ورام الله ونابلس. نتيجةً لهذه القيود المفروضة على الحركة والوصول، أصبحت المجتمعات المسيحية في القدس المحتلة والضفة الغربية معزولة تماماً عن بعضها البعض. وقد حاول قادة الكنيسة إزالة قيود السفر المفروضة على مسيحيي الضفة الغربية التي تمنعهم من الوصول إلى القدس، وذلك من أجل ممارسة الطقوس الدينية والأنشطة الاجتماعية مع أفراد عائلاتهم النووية والممتدة في المجتمع المسيحي لكن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل.

---

4 وقع هذا البيان بطريرك الروم الأرثوذكس ، بطريرك اللاتين ، بطريرك الأرمن ، حارس الأراضي المقدسة ، رئيس الأساقفة القبطي ، رئيس الأساقفة السرياني ، رئيس الأساقفة الإثيوبي ، الأسقف الأنجليكاني ، نائب بطريرك الروم الكاثوليك ، الأسقف اللوثري ، النائب البطريركي الماروني والبطريرك الكاثوليكي. في القدس ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤.

5 برنارد واسرشتاين ، المصدر آنف الذكر ، ص. 221. (القدس الشرقية 12 مشروع مراجعة متعدد القطاعات). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2012.

كمجتمع قبل الحرب العالمية الأولى، كان المسيحيون الفلسطينيون يمتلكون الصحيفتين الرئيستين الموزعتين في فلسطين: "الكرمل" التي تصدر في حيفا، و "فلسطين" التي تنشر في يافا. أما جريدة "فلسطين" فقد أسسها عيسى العيسى، وهو عضو نشط في حركة القوميين العرب. وأما "الكرمل" فقد أسسها الصحفي الفلسطيني نجيب نصار، وكانت أول صحيفة وطنية فلسطينية. كان نصار أول مفكر ومعلق فلسطيني ينشر تحذيرات حول المخاطر التي تشكلها الصهيونية على فلسطين والفلسطينيين، وهي تحذيرات غير عادية؛ نظرًا لأنه نشر هذه المخاوف حتى قبل إعلان بلفور عام 1917. في عام 1913 كتب: "هل يجب أن نسمح للصهاينة بإحياء قوميتهم على حساب قوميتنا؟ هل اتفقنا على بيعهم أرضنا قطعة قطعة حتى يطردوننا من أرضنا في مجموعات وعلى أساس فردي؟"

بالإضافة إلى ذلك، أسس نجيب نصار جمعية تطالب بوقف التسهيلات الرسمية لبيع الأراضي، كما دعى عبرها إلى مقاطعة المنتجات اليهودية[6].

جاء السياسيون الفلسطينيون الأوائل بشكل أساسي من يافا وحيفا والقدس، ونظمتهم جمعيات فلسطينية إسلامية - مسيحية في فلسطين. في عام 1919، أسس أعضاء هذه الجمعيات، وكذلك الأحزاب السياسية، والناشطون، والمعلمون من المجتمع الفلسطيني المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، المكوّن من ممثلين فلسطينيين مسلمين ومسيحيين.

خلال فترة الانتداب البريطاني، احتل المسيحيون مكانةً بارزةً في الحياة السياسية الفلسطينية. وفي العام 1936، كان هناك إضراب عام فلسطيني استمر ستة أشهر، وتألفت اللجنة العربية العليا من ثلاث حركات سياسية فلسطينية، وستة أعضاء معينين في مجلس الإدارة، ثلثهم من المسيحيين. وكانت اللجنة تعتبر الهيئة الرسمية الناطقة باسم الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت[7].

يلخّص التاريخ السابق جزءًا صغيرًا من المعلومات المهمة التي لم تركز عليها معظم كتب التاريخ الخاصة بالقضية الفلسطينية. كما أنه تاريخ غير معروف على نطاق واسع بين المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين اليوم. ما لم يتم نشر هذه الروايات حول كيفية عمل المسيحيين والمسلمين معًا من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني ككل وفهمها على نطاق واسع، فإنّ الأجيال القادمة أيضًا ستظل تجهل المساهمات التي قدمها المسيحيون للقضية الفلسطينية. وقد يدفع هذا الجهل الأجيال الشابة إلى تجنب المشاركة الفعالة في الأجندة السياسية، بينما يمكن أن تساعد مشاركتهم الجادة في الواقع في حل بعض المشاكل الحالية.

6 عبد العزيز عياد ، «القومية العربية والفلسطينيون: 1939-1859» (القدس: باسيا ، 1999) ، ص. 47.
7 المرجع نفسه 6

ينبغي معالجة القضايا الإستراتيجية

على المستوى الدولي: يجب على الكنيسة في الأرض المقدسة زيادة الجهود على المستوى الدولي؛ من أجل إنشاء خطة عمل متماسكة ومنظمة جيدًا لمعالجة القضايا الإستراتيجية ذات الأهمية الملحّة لمسيحيي الأراضي المقدسة. ويجب تنسيق ذلك من خلال التسلسلات الهرمية للطوائف المسيحية المختلفة في القدس والتي -في معظم الحالات- تحافظ على اتصالات قوية مع الدول الأجنبية؛ بسبب موقع مقارها الطائفية في روما وكانتربري وأثينا وأماكن أخرى في أوروبا. على سبيل المثال: فإنَّ طقوس الكنيسة اللاتينية الكاثوليكية في الأراضي المقدسة ممثلة بالفاتيكان، بينما ترتبط طقوس الكنيسة الأرثوذكسية باليونان وروسيا، ويقع المقر الرئيس للكنيسة الأنجليكانية في المملكة المتحدة.

يجب أن تصبح هذه الدول قنوات دبلوماسية إيجابية يمكن من خلالها الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لتوفير حرية الممارسة الدينية للمسيحيين الراغبين في العبادة في الأماكن المقدسة في القدس المحتلة. يمارس العديد من القادة المسيحيين بالفعل ضغوطًا على إسرائيل بشأن هذه القضية -من بين أمور أخرى- ولكن الجهود المنسقة جيدًا والمتزامنة من قبل أكبر مجموعة ممكنة من قادة الكنيسة، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تسجل تأثيرًا أقوى.

الجوانب القومية والوطنية: يشكّل المسيحيون الفلسطينيون جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وغالبًا ما يعكس موقفهم موقف الشعب الفلسطيني. وينطوي جزء من موقفهم على مقاومة سياسية للاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب جميع الفلسطينيين. ويتعلق جزء آخر بدورهم في عملية السلام والمصالحة بين جميع الأطراف. في حين أن هناك العديد من الآراء حول كيفية تحقيق الأمن والعدالة والسلام، كما قال النبي إشعياء، فإنَّ: "تأثير العدالة سيجلب السلام والهدوء والأمن إلى الأبد»[8].

إنّ إيمان المسيحيين الفلسطينيين يجبرهم على العمل من أجل السلام، ومعارضة الجهود التي تبذلها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفرض شروط من جانب واحد لما يسمى السلام بشكل مخالف للقانون الدولي، وذلك من خلال كنائسهم وارتباطهم بالمسيحيين في جميع أنحاء العالم.

يجب أن تستمر كنائس الأرض المقدسة والمؤسسات المرتبطة بها في السعي لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في أن كل فرد يقطن في الأرض المقدسة -بغض النظر عن دينه- سيعيش في ظل القوانين نفسها، وتحت الحماية التي يوفرها حكم القانون. ولتحقيق ذلك، ستحتاج حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى تغيير جذري في موقفها وممارساتها تجاه الفلسطينيين، ووقف السياسات التمييزية والعنصرية الواضحة التي تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الفردية والجماعية الأصلية المكفولة لهم بموجب القانون الدولي، وتجردهم من سائر الحقوق في وطنهم ومكانهم الأصلي.

يؤمن الفلسطينيون، سواء كانوا يعيشون في أراضي عام 1948 أو الضفة الغربية، بما في ذلك القدس أو قطاع غزة أو خارج البلاد، إيمانًا راسخًا بوجوب تمتعهم بحقوقهم الشرعية بموجب القانون الدولي وقواعد العدالة والإنصاف، وأنَّ هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق أي سلام يمكن أن يسود.

---

8 أشعياء 32:17..

التوصيات:

يمكن للإستراتيجيات السياسية أن تقلل من مخاوف المسيحيين المحليين بشأن عدم الاستقرار السياسي، وأن تعزز الإحساس بالتأثير المجتمعي والشخصي المحتمل على السياسة المحلية. من الضروري وجود إستراتيجيات سياسية مسيحية ملموسة تخدم الاحتياجات المسيحية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويجب أن تتعامل هذه الإستراتيجيات ليس فقط مع القضية الفلسطينية بشكل عام، ولكن أيضًا مع بقاء المجتمع المسيحي في فلسطين في المستقبل. فيما يلي تفاصيل الجوانب المختلفة للإستراتيجيات السياسية المقترحة:

- من الضروري تطوير مجموعة من الإستراتيجيات لتعزيز الوجود المسيحي في القدس. ستحتل القدس دورًا مركزيًا في أي ترتيب يهدف إلى تأمين سلام دائم ومستقر في الأرض المقدسة. كما تظل القدس أيضًا أحد الجوانب الأكثر صعوبة في الحل السلمي للصراع؛ كون القدس هي عاصمة فلسطين الأبدية، وأقرّت الشرعية الدولية أنها أرض محتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، لكن ما زال الاحتلال يحاول فرض هيمنته عليها، ويكثّف مشاريعه الاستيطانية لتهويدها ومحاولة فرض أمر واقع عليها، كما يُصدِر القوانين التي تحاول تثبيت سيطرته عليها.

  علاوةً على ذلك، فإنَّ المدينة القديمة على وجه الخصوص لها أهمية دينية هائلة بالنسبة لمعتنقي الديانات السماوية في جميع أنحاء العالم. وقد أدت الأيديولوجيات السياسية الاستعمارية التفردية للاحتلال الإسرائيلي المدفوعة بالدين إلى طريق مسدود، وأصبح الوجود المسيحي في القدس مهددًا؛ بسبب قلة أعداد الأفراد في المجتمع، وغياب إستراتيجيات مقنعة لتعزيز الوجود المسيحي.

  لذلك، يجب على الكنائس والمسيحيين المحليين والمنظمات والمؤسسات تطوير إستراتيجيات لتعزيز الوجود المسيحي في القدس. ويجب أن تكون القدس محور العمل السياسي المسيحي المحلي والدولي؛ لأنها ذات أهمية مركزية للدين المسيحي على مستوى العالم.

  كذلك يجب على المجتمع المسيحي المحلي والدولي العمل معًا لتقوية هويتهم المسيحية وصورتهم في القدس.

- يجب تشجيع قادة الكنيسة للضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي للم شمل العائلات. ويجب على هؤلاء القادة الاستفادة من علاقاتهم الدولية للضغط على الدول لفرض عقوبات على إسرائيل ومساءلتها عن سائر انتهاكاتها لحقوق الإنسان؛ حتى تتبنى إجراءات شفافة وفعالة وكفوءة تسهل لم شمل العائلات الفلسطينية المشتتة.

  يشكّل الفصل بين أفراد العائلة أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع المسيحيين إلى الهجرة من القدس ومن فلسطين. وحتى الآن، تم تقديم المئات من حالات لم شمل العائلات المسيحية إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية دون وجود أي تقدم ملموس نحو الحل. تتطلب الحالات قيد النظر منح الأزواج أو الزوجات من الضفة الغربية (غالبية الأزواج من مناطق بيت لحم ورام الله) إقامة دائمة حتى يتمكنوا من العيش مع عائلاتهم في القدس المحتلة. تواصل حكومة الاحتلال الإسرائيلي إنكار هذا الحق الإنساني الأساسي للعائلات في العيش معًا كوحدة أسرية موحدة.

إن سماح الاحتلال الإسرائيلي للعائلات بالسكن معًا في مكانٍ واحد سيزيل المصاعب الهائلة ويمكن أن يشكل خطوة مهمة لتعزيز المزيد من التحركات الملموسة نحو التوصل إلى سلام عادل وشامل.

- هناك مشكلة كبيرة بالنسبة للمستقبل السياسي للمسيحيين الذين يعيشون في القدس، وهي الافتقار إلى التمثيل السياسي داخل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي، الافتقار إلى وسائل صنع التغيير السياسي أو الرد عليه. يجب أن تكون إستراتيجيات التوعية المنفذة هدفها زيادة قدرة قادة المجتمع المسيحي على التحليل والرد على أي تغيير سياسي مع إمكانية التأثير على تعزيز الوجود المسيحي في مدينة القدس.

وعلى الرغم من عدم وضوح موعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، يجب على جميع المسيحيين في القدس وفي جميع أنحاء العالم العمل لمواجهة ما تم فقده بالفعل، وما قد يكون مفقودًا فيما يتعلق بالهوية المسيحية في المدينة. على الرغم من قلة عدد المسيحيين في القدس، إلا أنهم يجب أن يلعبوا دورًا استباقيًا قويًا في الحفاظ على هويتهم المسيحية. وعلى أن يشمل ذلك المشاركة المستمرة في الحوار والجهود الشخصية الأخرى لبناء مجتمعهم والتغلب على التحديات التي يواجهها.

- يجب على المسيحيين تطوير رؤية واضحة حول عملية السلام على أساس المصالح والقيم المسيحية، وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقترح قيام دولتين تشتركان في أرض مقدسة واحدة.

لقد أعربت العديد من الوثائق والمؤلفين البارزين، مثل نعيم عتيق[9]، عن رأي مفاده أنه يمكن أن تكون هناك دولتان مستقلتان، كل منهما مسؤولة عن غالبية شؤونها الداخلية، بينما تعمل أيضًا معًا في القضايا ذات الاهتمام المشترك. ستشكل هاتان الدولتان المستقلتان معًا كيانًا مشتركًا في شكل اتحاد دول مستقلة.

وبغض النظر عن الشكل أو الصيغة، يجب ضمان الوجود المسيحي في أي عملية سياسية أو عملية سلام قد يتم السعي إليها، لا سيما فيما يتعلق بالقدس والبلدة القديمة فيها.

- هناك حاجة إلى حركة سياسية مسيحية لإنشاء أساس ملموس للتأثير وبدء السياسات التي تؤثر على المسيحيين الذين يعيشون في كافة مناطق فلسطين التاريخية. يجب أن يركز ميثاق مثل هذه الحركة السياسية المسيحية -من بين أمور أخرى- على معالجة القضايا المتعلقة بالحفاظ على الوجود المسيحي. لكل إنسان الحق في ممارسة معتقداته الدينية بحرية دون خوف من الاضطهاد، وهذا ما يرغب فيه المسيحيون الفلسطينيون.

إن الوجود المسيحي في الأرض المقدسة، وخاصة في القدس بمختلف طوائفها وكنائسها ومقدساتها، يحتاج إلى ضمان الوحدة السلمية والازدهار المستدام من خلال الضمانات الدولية. ويجب ضمان حق أبناء الشعب الفلسطيني من المسلمين والمسيحيين بالوصول إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم، وحريتهم بالتعبير عن عقيدتهم ومشاركتهم بجهود التنمية. كما يجب أن يتمتع المسيحيون المقيمون في الضفة الغربية بحرية الوصول إلى جميع أماكن العبادة في القدس في جميع الأوقات، وليس حصريًا في الأيام المقدسة.

9 نعيم ستيفان عتيق كاهن فلسطيني في الطائفة الأنجليكانية ومؤسس مركز السبيل اللاهوتي للتحرير المسكوني في القدس. كان قائدا نشطا في تشكيل لاهوت التحرير الفلسطيني.

يجب أن تُمنح البلدة القديمة في القدس وأماكنها المقدسة مظلة شاملة من الضمانات الدولية التي يتم تطبيقها وتنفيذها، وبالتالي السعي نحو سلام عادل ومستقر ودائم قائم على أساس القانون الدولي.

- هناك حاجة إلى زيادة الوعي والضغط على الصعيدين المحلي والدولي لمواجهة التأثير السياسي للجناح اليميني المتطرف من اليهود والمسيحيين الإنجيليين. أثّر التأثير المتزايد لوجهات النظر الأرثوذكسية والصهيونية المتطرفة، إلى جانب التأثير المسيحي الإنجيلي المتزايد، على المجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام وعلى المسيحية والمجتمع المسيحي بشكلٍ خاص. حيث أصبحت هذه الأحزاب اليمينية ذات تأثير كبير في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بالقضايا الدينية، مما أدى إلى تشكيل سياسات تستند إلى تطلعات أيديولوجية متطرفة لدولة دينية يهودية حصرية.

الاستنتاج:

حددت هذه الورقة القضايا التي يجب على الكنيسة معالجتها ككيان وجماعة. كما اقترحت إجراءات يؤمل أن تحمي وتعزز دور المسيحية والمسيحيين في مدينة القدس. كذلك يجب دعم الإجراءات المقترحة من قبل الكنائس المحلية والدولية، بما في ذلك السياسيون المسيحيون من جميع أنحاء العالم للترويج؛ من خلال التأثير السياسي لضمان الحرية الدينية لجميع الجماعات. ويجب الاستفادة من تطوير الإستراتيجيات في العمليات السياسية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بمشاركة السياسيين المسيحيين، ؛ وذلك للتأثير على صنع القرار السياسي الذي يسعى إلى تحقيق السلام الحقيقي القائم على أساس الشرعية الدولية والمصالحة وحرية الدين.